الجازالله أجل الجلسة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب

حديث ثنائي .. حكومي (تصوير: صالح محمد)

المدنية والتجارية ويحيله إلى الحكومة

العنزي : هذا التعديل اليوم سيسد تقصير الموظفين المسؤولين عن الإعلان

عبد الله: قانون المعاملات الالكترونية الذي اقر من قبل لم يعمل به حتى الآن

لاري ،عبد الحميد دشتي ،عبد الله الطريجي وزير المالية

علق عبد الحميد دشتي وين 16 وزيرا لو حاضرين ما ترفع الجلسة ..فرد الوزير انس الصالح : انا حاضر

افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة وتلا الامين العام اسماء النواب والوزراء الحضور واعتذر عن عدم حضور جلسة اليوم كل من :رئيس الوزراء ،وزير الخارجية ،وزير الداخلية ،وزير الدفاع والوزير محمد العبد الله وخلف الدميثير ،فيصل الدويسان ،سلطان جدعان الشمري ،مبارك الخرينج،عبدالله التميمي وطلال الجلال وروضان الروضان ،منصور الظفيري

اسماء الغائبين عن جلسة امس دون اذن او انذار :عبد الله مرزوق العدواني

انتقل المجلس الى مناقشة تقرير اللجنة التشريعية والقانونية بشان قانون تعديل المرافعات المدنية والتجارية المعروف باسم قانون الاعلان التجاري

يوسف الزلزلة :هذا القانون مقدم من وزير العدل الحالي يعقوب الصانع ولقد تاخر هذا التعديل كثيرا ولكن ان نبدأ خير من الا نبدأ..واطالب باضافه عبارة اي وسيلة من وسائل التواصل المعتمدة ،ولا ندري ماذا سيكون عليه الحال في المستقبل ..اطالب باقرار هذا القانون الذي يعد اضافة لانجازات المجلس

عبد الحميد دشتي «بصفته مقرر اللجنة التشريعية» :

تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية ادي الى ظهور بعض الثغرات في تطبيق القوانين المعمول بها وذلك فيما يخص اعلان الطرفين الخصوم والتعديلات المقدمه من العضو يوسف الزلزلة وضعت في موضعها وسنقوم بعرضها علي مجلسكم الموقر لان الحياة فعلا في تطور ونشكر الاخ يوسف علي كل ما تفضل فيه

وزير العدل :مجلسنا الموقر اصدر قانون المعاملات الالكترونية وهو بداية العمل في اعطاء منظومة للتشريعات الالكترونية واتبعه قانون هيئة الاتصالات والقادم قانون الجرائم الالكترونية وايضا مجموعة في التشريعات الخاصة بالمعاملات التجارية الالكترونية ،وقانون المعاملات الالكترونية اعطي حجية للتعامل الالكتروني امام القضاء وبالتالي كان هذا القانون بداية صحيحة لمنظومة التشريعات الالكترونية ،ولاشك ظنا تعلم مشاكل الاعلان ومعاناة كثير من المتقاضين ..كم كبير للمدة الزمنية للدورة المستندية للقضية وفي ظل عصر الحداثة لا يمكن ان نترك الدورة المستندية كما هي عليه من طول المدة ..الاعلان شي مهم جدا لتقليص الدورة المستندية للقضية لذلك جاء هذا القانون الذي سيحد من طول وقت القضية والدورة المستندية لها

عسكر العنزي :هذا القانون الذي نحن بصدده سينصف الجميع واطلب من النواب والمجلس الموقر اقرار هذا القانون

جمال العمر مخاطبا رئيس الجلسة عادل الجار الله :عندك اسماء متحدثين او راح نتكلم وفق نقاط النظام حاليا نشوف الامر معكوس في الحديث

مبارك الحريص :معروف ان قانون المرافعات المدنية والتجارية يمثل الارجل التي تسير عليها المحاكم والقانون الذي بين ايدينا اليوم يعتبر تتويجا لاعمال مجلسنا في مجال القضاء في ظل انجازات قضائية رائعة ترجع لمجلسنا الحالي ..قانون المرافعات منذ ١٩٦٢ وكل التعديلات التي تمت عليه لم تجد، واعتقد ان هذا التعديل اليوم سيسد تقصير الموظفين المسؤولين عن الاعلان الذين لم يخرجوا من مكاتبهم ويكتبون لم يستدل علي صاحب الاعلان.. ويبقي امام مجلسنا ابو القوانين وهو قانون استقلال القضاء ونعمل عليه حاليا في اللجنة التشريعية واستغرب عدم جدية الحكومة في هذا القانون فالحكومة منذ ٢٠٠٩ وليس لديها رؤية واضحة لهذا القانون .

خليل عبد الله:قبل هذا القانون فيه شي مهم وارجو ان يسمع ذلك وزير العدل فاذا استطاعت الحكومة ان تعمل بهذا القانون بعد ستة اشهر يرحم والديك اخبرنا فقانون المعاملات الالكترونية الذي اقر قبل لم يعمل به حتي الان ولا يوجد له لائحة تنفيذية والله العظيم ما نقدر نطبق القانون الذي بين ايدينا بعد ستة اشهر ثلاثة ارباع قوانينا تحتاج الي تعديل حتي نستطيع مواكبة التطور الحاصل

عبد الحميد دشتي مقرر اللجنة التشريعية :انا اضمن للاخ الزميل خليل عبد الله بوجود وزير العدل النائب يعقوب الصانع ان هذا القانون سيطبق فهو قانون بمعزل عن قانون المعاملات الالكترونية

وزير العدل :اشكر النائب خليل عبد الله فهو اثار نقطة مهمة بالنسبة لقانون المعاملات الالكترونية بقوله انه لم يطبق حتى الآن..هذا القانون الذي بين ايدينا لن يغفل الجانب التقليدي لموظف الاعلان وانما وضعنا صورة تدريجية لاستخدام الاعلان الالكتروني وهناك نقطة اساسية هي التزام الطرفين في التعاقد على الاعلان الالكتروني ..لا يمكن اتعهد بالعمل بقانون المعاملات الالكترونية خلال ستة اشهر لانه يتطلب منظومة الكترونية كبيرة وانما اتعهد امام مجلسكم بالعمل خلال ستة اشهر بالنسبة لقانون الاعلان الالكتروني

صالح عاشور :اعتقد ان هذا القانون مشروع حكومي وعليه توافق فبالتالي اعتقد الافضل ان يتم التصويت عليه مباشرة ولنذهب الي موضوعات وقوانين اخري تهم المواطنين فلدينا قانون شركة المواشي الثانية

عبد الله الطريجي :اشيد بالخطوات الاصلاحية لوزير العدل ونتمني له الاستمرار بهذا النهج الاصلاحي ..يجب ان نعترف بان هناك فسادا وخللا ونتمني ان يكون لوزير العدل وقفة صارمة مع بعض مندوبي الاعلان الذين لا يخرجون من مكاتبهم الا بعد الحصول علي مبالغ مالية..كثير من القضايا تؤجل وتضيع حقوق الافراد والشركات بسبب ضياع الاعلانات وانت تعلم بذلك يا وزير العدل ..فهناك من ياخذ رشاوي لعدم ايصال الاعلانات

واحييك يا وزير العدل انك انهيت عمل واحد تبين انه حصل علي رشوة وطالبت بان يسافر من الكويت علي الفور .

سعود الحريجي:اثني بالشكر للقائمين علي هذا القانون الذي يحمي الكثير من الحقوق التي ضاعت بسبب الاعلان فالطريقة السابقة للاعلان يتخللها التلاعب من جهات كثيرة سواء من العدل او الداخلية وغيرها ،ونطلب ان لا يكون قانون الاعلان الالكتروني مثل سابقه قانون المعاملات الالكترونية واحيي شجاعة وزير العدل الذي وقف والتزم امام النواب بتطبيق

نظرة فاحصة من الشايع والصالح

الطريجي : كثير من القضايا تؤجل وتضيع حقوق الافراد والشركات بسبب ضياع الاعلانات

طنا اثناء مداخلته

هناك فساد وخلل ونتمني ان يكون للوزير وقفة صارمة مع بعض مندوبي الاعلان

الحريجي : الطريقة السابقة للاعلان يتخللها التلاعب من جهات كثيرة سواء من العدل او الداخلية وغيرها

العمر : تأخير الكثير من الأحكام بسبب القصور الإداري وعدم توفر الأماكن

قانون المعاملات يمثل بداية صحيحة لمنظومة التشريعات الإلكترونية

النائب خليل عبدالله متحدثا أثناء الجلسة

طنا: نحن مشرعون والمفروض ان تسير المادة وفق ما نريده وان تتحمل الدولة كافة الاموال

حضور نسائي لجلسة الأمس